

القطاع الخاص غير النفطي في مصر يهبط بأسرع وتيرة منذ عامين



أظهر استطلاع لقطاع الأعمال حظي بمتابعة على نطاق واسع الأحد أن أداء القطاع الخاص غير النفطي في مصر تدهور في الشرق الأوسط إلى ارتفاع التكاليف أذت الحرب في مارس/ آذار الماضي بأسرع وتيرة منذ ما يقرب من عامين، إذ وتراجع الطلب من العملاء.

وانخفض مؤشر مديري المشتريات لمصر التابع لمجموعة ستاندرد آند بورز جلوبال للشهر الرابع على التوالي، إذ تراجع إلى 48.0 في مارس/ آذار من 48.9 في فبراير/ شباط، وهو أدنى مستوى منذ إبريل/ نيسان 2024. مستوى 50 نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش، وجاءت القراءة متوافقة بشكل عام مع متوسط وظل المؤشر دون التوقعات في الاستطلاع منذ فترة طويلة وهو 48.2.

وكان الإنتاج والطلبات الجديدة العاملين الرئيسيين اللذين أثقلا كاهل المؤشر، إذ سجلا أيضاً أدنى مستوياتهما منذ ما ما تشير الشركات إلى وقوف الصراع في الشرق الأوسط وراء إضعاف الطلب من العملاء، يقرب من عامين. وكثيراً ويرجع ذلك جزئياً إلى تفاقم ضغوط الأسعار.

السلبية، إذ أشارت الشركات إلى وللمرة الأولى، انخفضت توقعات قطاع الأعمال لفترة 12 شهراً قادمة إلى المنطقة

الضبابية بشأن الحرب كسبب رئيسي للتشاؤم، على الرغم من وصف درجة هذا التشاؤم بأنها معتدلة. أوين، كبير الاقتصاديين في ستاندرد آند بورز جلوبال ماركت إنتلجنس، إلى أن «القراءة الأحدث ومع ذلك، أشار ديفيد التي وصلت إلى 48.0 لا تزال تشير إلى نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.3%»، مضيفاً أن «البيانات مسار نمو أساسي قوي». الأحدث تشير إلى أن القطاع غير النفطي في مصر يسير على ومع ذلك، ظلت ضغوط التكلفة مصدراً للقلق بشكل كبير. وارتفعت تكاليف المدخلات بأسرع وتيرة مجمعة لها منذ الوقود وارتفاع أسعار السلع الأولية الأخرى المرتبطة بالحرب، عام ونصف العام، وأشارت الشركات إلى تكاليف والتي تفاقمت بسبب ارتفاع الدولار. الزيادة معتدلة بشكل عام⁴ ورفعت الشركات رداً على ذلك أسعار البيع بأسرع معدل خلال 10 أشهر، ومع ذلك ظلت

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2026